التفكير في قضيّة الوحدات اللّغويّة وخصائصها»[1] ونجده يقول أيضا في دروسه [2].

«إن قضيّة الوحدات في أغلب الميادين الّتي هي موضوع علم من العلوم لا تطرح حتّى مجرّد الطرح وذلك لأنّها من المعطيات الحاصلة سلفا... إنّنا في اللّغة لا يمكننا أن نستغني عن معرفة تلك الوحدات ولا أن نتقدّم خطوة واحدة بدون أن نعمد إلى استعمالها ومع ذلك فإنّا نجد في تعيين حدودها من اللّطف والدقّة ما يجعلنا نتساءل إن كانت من المعطيات الحاصلة بالفعل». ونجد كذلك نفس الإلحاح على قضية الوحدات باعتبارها من المهام الأكيدة لهذا العلم في قوله «إذا تمّ لهذا العلم تعيين العناصر الّتي يباشرها فإنّه يكون بذلك قد قام بمهمّته على أكمل وجه لأنّه أرجع كلّ الظواهر الّتي من بابه إلى مبدئها الأصلي الأول : إن هذه المسألة المحوريّة والحق يقال لم تستوقف الدارسين قط ولاهم جابهوها أو فهموا أبعادها وصعوبتها فقد اقتصروا على الدّوام على استعمال وحدات لم يحسنوا تعريفها.» [3] ونظن أن المقصود بهذا النقد هم علماء النحو المقارن.

لعلّنا لا نخطئ الصواب إن قلنا إن التفكير في طبيعة الوحدات اللّغويّة هو الّذي مثّل الدافع الأساسي لإعادة تحديد موضوع اللسانيات بشكل يسمح باستيعاب هذه القضايا الّتي كانت تقصيها الصياغة الأولى للنحو المقارن. وقد تمّ لعالم جنيف ذلك عندما صاغ فرضيات عامّة حول بنية الألسنة تشرّع لوصف اشتغالها إلى جانب وصف تطوّرها.

---

1 أميل بنفينيست "E.Benveniste ص 38/37 ج أ من كتابه قضايا من اللسانيات العامة بالفرنسية : رسالة سوسير إلى انطوان ماي A.Meillet

2 انظر ص 149 من C.LG

3 انظر الهامش 154 من C.L.G